الشرف، مضيفة أن عدد النساء اللواتي قتلن خلال العام الجاري بسبب ذلك وصل إلى ٢٦ امرأة .

بمناسبة اليوم العالمي للتسامح

مركز "شمس" يؤكد على أن التسامح هو الوجه الآخر للعدالة الانتقالية

جنين - علي سمودي - أكد مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية "شمس" ، أنه وعلى مر التاريخ كثيراً ما تعرضت الدول لاسيما تلك التي تتميز بتنوعاتها الاثنية والقومية والدينية والسياسية المتعددة إلى أزمات ومشاكل لا حصر لها، تركت أثارها السلبية على نسق العلاقات الداخلية لهذه الدول، وأضفت على حركتها الخارجية نوعاً من الارتباك والتعثر.

واضاف " بيد أن هذه الدول سرعان ما تداركت أوضاعها، فيتكاتف أبناؤها ويتناصروا فيما بينهم للتخلص من هذه الازمات والمشاكل ، وكان ذلك في الأغلب عبر الاحتكام إلى صوت العقل الذي يدعو إلى تبني القيم والمفاهيم التي تتقبل العيش المشترك مع وجود الاختلاف والتباين"، مؤكدا ان التسامح كان في طليعة هذه القيم ، منوها الى إن هذه الحقيقة التاريخية تنطبق وعلى نحو كبير على المشهد الفلسطيني، الذي يعاني من اختلالات سياسية ومجتمعية خطيرة، تشير إلى وجود بوادر أزمة حقيقية أخذت تنخر في النسيج الاجتماعي والسياسي الفلسطيني، إذ تسود ثقافة الموت ولغة الاحتراب ومنطق العنف وفتوى التكفير وأيديولوجيا الانقلاب وروح الإقصاء .

جاء ذلك عبر بيان صحفي أصدره مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية "شمس" ، بمناسبة اليوم العالمي للتسامح، الذي اعتمده المؤتمر العام لليونسكو في دورته الثامنة والعشرين، باريس، ١٦ تشرين الثاني في العام ١٩٩٥ .

وشدد المركز على الاحترام والقبول بتنوع واختلاف ثقافات عالمنا، وهو ليس مجرد واجب أخلاقي ولكنه أيضا ضرورة سياسية وقانونية، وهو فضيلة تجعل السلام ممكنا عالمياً، وتساعد بالتالي على استبدال ثقافة الحرب بثقافة السلام، وقال "ان التسامح هو مفتاح حقوق الإنسان والتعددية والديمقراطية، وتطبيقه يعني ضرورة الاعتراف لكل شخص بحقه في حرية اختيار معتقداته والقبول بان يتمتع الآخر بالحق نفسه، مما يعني انه ليس هناك حق لفرد بأن يفرض آرائه على الآخرين" ، واضاف "إن التسامح ونشر قيم الديمقراطية وثقافة حقوق الإنسان يعد مطلباً ملحاً لمواجهة انتشار قيم التعصب والكراهية والعنف والإرهاب.

وأوضح مركز "شمس" أنه كلما غابت ثقافة الإقرار بالتعدد والاختلاف والتكافؤ والحوار والمشاركة داخل المجتمع، إلا ويتسع المجال أكثر أمام ظاهرة عدم التسامح، ويلاحظ في الدول المتخلفة على الخصوص ومنها المغرب، أن سلوك الأفراد والجماعات مازال متأثرا إلى حد بعيد بثقافة التسلط والهيمنة، وادعاء امتلاك الحقيقة، لأن التربية العائلية ما زالت تقوم في الغالب على سلطة الأب ووجوب طاعته، وعدم المشاركة من طرف باقي أفراد الأسرة فيما يقرره، واكد أن التربية في المدرسة ما زالت تقوم على التلقين، وتصور المعلم بأنه لا ينطق إلا بالحقيقة، ولا يفوه إلا بالمسلمات التي لا تحتاج إلى نقاش، ولا تقبل رأيا مخالفا.

واشار الى ان النشاط الديني لبعض الجماعات يقوم على التشدد والغلو والتطرف، وتكفير من لا يشاطرونهم نفس الأفكار المتطرفة، والابتعاد عن المجادلة بالتي هي أحسن، والتنكر للاجتهاد؛ وكذلك بالنسبة للطقوس التقليدية للعمل بالإدارات ومؤسسات الشغل بمختلف أنواعها وأحجامها ما زالت. رغم وجود قوانين حديثة. تضع المسؤول أو رب العمل في موقع (المعلم) والموظفين بجميع مستوياتهم أو المستخدمين والعمال في موقع (المتعلمين) الذين ما عليهم إلا تنفيذ التعليمات والأوامر، والويل والثبور لمن يحاول إبداء أفكار تناقض أو تعارض أو تنتقد ما يراه أو يقوله المسؤول، أو يحاول تنبيهه إلى خطئه، أو تجاوزه لصلاحياته ، وكذلك فإن السلوك السياسي كثيرا ما يقوم على إقصاء المعارضة أو تحجيمها، وتغييب الممارسة الديمقراطية السليمة، ولو كانت هناك مؤسسات تمثيلية شكلية ؛ فكل هذه العوامل والمؤشرات تهيئ التربة الخصبة لنمو ظواهر التعصب والتشدد وعدم التسامح.

وأكد مركز "شمس" على أن التسامح هو وحده الذي يضمن بقاء الإنسانية طالما كان التنوع والاختلاف هو أمر ملازم للوجود الإنساني وسنة كونية لا مناص عنها، وقال " إن حرص إعلان المبادئ على تعريف التسامح بنفي الفهم المغلوط عنه فهو لا يعني عدم المبالاة وهو لا يعني قبول كل شيء دون أي تحفظ، بل هو يعني احترام التنوع الذي يزخر به هذا العالم وقبوله والتصالح معه، وهو في جوهره "اعتراف بحقوق الإنسان للآخرين"

واضاف :" إن التسامح لا يعني الشعور باللامبالاة تجاه الآخرين، ولا يستبطن قبول كل المعتقدات وكل أنماط السلوك دون أي تحفظ، وهو لا يعني تدني التزام المرء بمعتقداته أو تهاون عزمه، والتسامح لا يعني الاستعلاء، ولا يحمل في طياته أية دلالة على أن الشخص المتسامح أرفع مرتبة من أي شخص".

ودعا مركز "شمس" إلى ضرورة العمل على الصعيد التعليمي للتبشير بجوهر التسامح وضرورته، اذ ينبغي أن يكون واضحا للجميع أن التسامح ضرورة لبقاء الإنسانية وتطورها، وهو مطلوب في هذا الوقت أكثر من أي وقت مضى خاصة وأن العالم يزداد اتساعا وثراء وتنوعا كل يوم بل كل ساعة، وكما توجد تحديات حقيقة أمام سيادة معاني التسامح تعكسها الضغوط الاقتصادية والاجتماعية المتزايدة إلا أنه بالمقابل توجد فرص كبيرة لصالحه أهمها ثورة الاتصالات التي جعلت الفرق بين "المحلي" والعالمي" مجرد "نقرة كما جاء في رسالة الأمين العام اليوم.

ودعا المركز لاعتبار اليوم فرصة للجميع شعوبا وأمما وحكومات ومجتمع مدني ومؤسسات أهلية وطنية ومحلية لإدراج معاني التسامح ضمن أنشطتها وبرامجها وخططها من أجل عالم أفضل ترجح فيه فرص السلام والتعاون والتحاور وقبول الآخر وتتقلص فيه مساحات الاصطراع والاحتراب والإقصاء والتعصب، وليكن حاضرا في أذهاننا جميعا أن التسامح -وهو القيمة التي ما خلا منها مذهب أو معتقد أو دين أو ثقافة- ليس مجرد مانع للحروب والعنف، بل هو أيضا حافز للإبداع والابتكار والتجديد والاكتشاف.

وشدد مركز" شمس" على ضرورة الوقوف في وجه الانتهاكات المتواصلة والاعتداءات الصريحة والمستترة على حقوق الإنسان الفردية والجماعية وسياسات التميز ضد المرأة وضد الطفل والأقليات، ودعا إلى تعلم ونشر مجموعة القيم التي يسودها التسامح كنهجٍ حضاري يقضي بمنح الآخرين حرية التعبير عن الآراء والأفكار المغايرة وضرورة العيش وفقاً للمبادئ والمعتقدات المتخالفة والمختلفة ، والى الحوار بين الأفراد والجماعات والقوى السياسية والمجتمعية والديانات وذلك لإيماننا الراسخ باعتباره أفضل الوسائل لحل الخلافاتٍ والمشاكل والمنازعات فهو من ضروريات الحياة ومن أهم وسائل الاحترام وتبادل المنافع وصولاً لترسيخ مبادئ ومفاهيم المساواة بين البشرية وبما سيعكسه من نتائج ايجابية على التعايش بسلم وتسامح وحل المشاكل العالقة وأن ممارسة التسامح واحترام حقوق الإنسان لا تعني تقبل الظلم أو تخلي المرء عن معتقداته أو التهاون بشأنها وإنما الإقرار بالأخر وان آراء الفرد لا تفرض بالإكراه .

وأكد مركز "شمس" أن التسامح ركيزة المجتمع التعددي، وأن إقامة مجتمع تعددي يقر الحريات الأساسية لسائر الأفراد والجماعات، ويضمن حق الجميع في المشاركة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، يقتضي أساساً ترسيخ قيم التسامح في العلاقات التي تربط بين مكونات المجتمع، وخلق الأجواء الملائمة لتكريس السلوك التصالحي، أو ما يعبر عنه بالتوافق والتراضي، لجعل كل الطاقات تسير في اتجاه إيجابي، يحول دون ضياع الجهد، وإهدار الزمن في التنافر والمصادمات والمعاكسات التي لا طائل من ورائها، ولا تستفيد منها أي جهة، بل تؤدي إلى الجمود، وإعاقة النمو والتطور.

وقال " اذا كانت الديمقراطية هي النظام الذي يقوم على الإدارة العادلة للتع[illegible] المجتمع، عن طريق مؤسسات تمثيلية يتم التوافق على قواعد عملها، فإن التسا[illegible] بمثابة ركنا أساسيا في تحقيق الهدف المتوخى من التوافق، وهو الوصول إلى الحدود الدنيا لضمان رضا كل الأطراف، الأمر الذي يتعذر تحقيقه في حالة تمسك كل طرف بموقف جامد تجاه الآخرين.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional